# الاستلزام الحواري
# في
# مسرحية (مجنون ليلى) لأحمد شوقي

.

## دراسة تداولية

**الدكتور /إيهاب سعيد إبراهيم إبراهيم**
كلية الإلهيات – جامعة قسطمونى بتركيا
٢٠١٩م

**ملخص:**
تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق أحد أهم مفاهيم الدرس التداولي (الاستلزام الحواري) على واحد من النصوص ذات السمة الحوارية في التراث العربي، واختارت لذلك مسرحية (مجنون ليلى) لأحمد شوقي؛ حيث يحوي بناؤها الدرامي المسرحي الذي صاغها فيه أحمد شوقي أطرافا متعددة للحوار داخلها من ناحية، ومن ناحية أخرى يحتوي على قضايا متعددة تدفع بتلك الأطراف إلى تضمين حواراتهم الكثير من المعاني غير الصريحة التي تستنتج من خلال خرقهم لقواعد التحاور التي وضعها (جرايس).
الكلمات المفتاحية:
الاستلزام الحواري– مبدأ التعاون – جرايس – مجنون ليلى – أحمد شوقي

**مقدمة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق أحد أهم مفاهيم الدرس التداولي (الاستلزام الحواري) على واحد من النصوص ذات السمة الحوارية في التراث العربي، واختارت لذلك مسرحية (مجنون ليلى) لأحمد شوقي؛ حيث يحوي بناؤها الدرامي المسرحي الذي صاغها فيه أحمد شوقي أطرافا متعددة للحوار داخلها من ناحية، ومن ناحية أخرى يحتوي على قضايا متعددة تدفع بتلك الأطراف إلى تضمين حواراتهم الكثير من المعاني غير الصريحة التي تُستنتج من خلال خرقهم لقواعد التحاور التي وضعها (جرايس)، ومن ثم تناولت هذه الدراسة –باختصار– في **تمهيدها** تعريف الاستلزام الحواري في الدرس التداولي، ونشأته، والقواعد التي وضعها جرايس لإنجاز حوار ناجح، ثم بدأت في تتبع نماذج لانتهاك تلك القواعد في حوارات مسرحية مجنون ليلى، وبيان المعاني المستلزمة حواريًّا جراء ذلك الانتهاك من خلال الاستعانة السياق الوارد فيه، ثم أعقبت ذلك بخاتمة وقائمة بالمراجع التي أفدت منها في البحث.

**١ – تمهيد:**

١–١–تهتم التداولية باللغة حال استعمالها؛ إذ إن التداولية "ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنه علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال"(١).

ويؤكد الدكتور عيد بلبع أن "تعريفات التداولية مهما ركزت على جوانب مختلفة فإنها لا تخرج عن إطار مفهوم التداولية، باستعمال اللغة"(٢)، ولذا فقد جعل الدكتور مسعود صحراوي من أولى مهام التداولية "دراسة استعمال اللغة التي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محددا صادرا عن متكلم محدد، وموجها إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد"(٣)، ومن ثم تأتي أهمية الاستلزام الحواري مفهوما من مفاهيمها؛ حيث إنه

(١) التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠٥م، صـ ١٦.
(٢) التداولية، البعد الثالث في سميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، د عيد بلبع، المجمع الثقافي المصري، القاهرة، ٢٠١٦م، صـ: ١٨.
(٣) التداولية عند العلماء العرب: ٢٦.

"يولي قصدية المتكلم أو ما يسمى بالدلالة غير الطبيعية اهتمامًا كبيرًا"[١]، ومن ثم فهو – أي الاستلزام الحواري– "من أهم جوانب البحث التداولي، فهو أقربها إلى طبيعة الرؤية التداولية"[٢].

**١-٢- تعريف الاستلزام الحواري:**

قد يتطابق قصد المتكلم مع قوله، وربما أيضا لا يتطابق، " فالناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون... فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم، بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال"[٣]، ومن هنا يكون للكلام –إذا لم يتطابق قصد المتكلم مع قوله– معنيان؛ معنى صريح ومعنى متضمن غير صريح، ويشير إلى ذلك فان دايك بقوله: "لقد لاحظنا مرات عديدة أن لغة التخاطب الطبيعي ليست صريحة ذلك أنه توجد قضايا لا يقع التعبير عنها تعبيرا مباشرا، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أخرى، قد عبر عنها تعبيرا سليما"[٤]، بل إن من الباحثين من يرى أن نصيب المعنى الضمني غير الصريح أوفر من نصيب المعنى الصريح في التواصل، ويعمم وجود ذلك غير الصريح في كل الدلالات، يقول فيليب بلانشيه: "إن أي تواصل يكون تصريحيا بشكل جزئي، ويكون ضمنيا بشكل جزئي أيضا، وكل دلالة تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنية، وغالبا ما يبدو في الواقع نصيب الضمني اوفر من نصيب التصريحي، بما في ذلك في المستوى البسيط للمعنى الحرفي، إن الضمني موجود حيثما نظرت سواء تعلق الأمر ب المعنى الحرفي أو بالقيمة اللاقولية، أو بالأعمال غير المباشرة أو حتى بالإخبارات أو برؤية

---

(١) التداولية في البحث اللغوي والنقدي، بشرى البستاني، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، لندن ٢٠١٢م، ص٨٦.

(٢) التداولية، د عيد بلبع: ١٦٩.

(٣) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط١، سنة ٢٠٠٢م، صـ: ٣٣

(٤) النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، سنة ٢٠٠٠م، صـ: ١٥٦، وانظر: اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، د مرتضى جبار كاظم، منشورات الاختلاف، ومكتبة الأمان ومنشورات ضفاف ومكتبة عدنان، ط١، سنة ٢٠١٥م، صـ ٧٥.

للعالم يختص بها لسان ما"[١]، وليس هذا فحسب، بل إن فيليب بلانشيه يعلق وقوع التواصل وحدوثه بوجود هذا المعنى الضمني غير الصريح، فيقول: "فإذا غاب هذا الضمني امتنع التواصل"[٢].

إن هذا المعنى الثاني الضمني (غير الصريح) هو ما يعبر عنه بظاهرة الاستلزام الحواري، ومن ثم فقد اجتهد عدد من الباحثين في تعريف الاستلزام الحواري على ضوء من ذلك المعنى الضمني في الكلام، فيعرف الدكتور صلاح إسماعيل الاستلزام الحواري بأنه "عمل المعنى، أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل إنه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه، ولا يكون جزءًا مما تعنيه الجملة حرفيًّا[٣].

ويعرفه د. مسعود صحراوي بأنه تلك المعاني "التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة"[٤].

وذكر العياشي أدراوي من تعاريفه أنه: "المعنى التابع للدلالة الأصلية للعبارة"[٥]، وكذلك يعرف بأنه: "ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر، جاعلا مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري، لكلامه إلى معنى آخر"[٦].

ويعرفه د. محمود عكاشة بأنه "المعنى المستفاد من السياق، ويعد من أهم المبادئ البرجماتية اللسانية (التداولية)، ويعني أن التواصل محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية، وسلامة القول وقبوله من قائله، وملاءمته مستوى الحوار"[٧].

---

(١) التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط١، سنة ٢٠٠٧م، صـ: ١٤٤.

(٢) التداولية من أوستن إلى غوفمان: ١٤٥.

(٣) القصدية في المعنى عند بول جرايس، د. صلاح إسماعيل، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، الحولية ٢٥، الرسالة ٢٣٠، سنة ٢٠٠٥م، صـ: ٧٨.

(٤) التداولية عند العلماء العرب: ٣٥.

(٥) الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة، إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، دار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط١، سنة ٢٠١١م، صـ ١٨.

(٦) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٨.

(٧) النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، محمود عكاشة مكتبة كلية الآداب، ط١، القاهرة ٢٠١٣م، ص٨٦، ٨٧.

وعرفته الباحثة فتيحة بن عياد بأنه: "المعنى المتضمن في العبارة، والذي يتحقق بعد معناها الحرفي"[١].

أما الدكتور عيد بلبع فيوضح مفهوم الاستلزام الحواري من خلال التفريق بينه وبين الرسائل غير الملفوظة، "فالرسائل غير الملفوظة – بنظرة أوسع – هي إضمارات، ولكن ليس بمفهوم المعاني الثواني المضمنة، فهي لا تعتمد على تحليل السياق اللغوي الداخلي، ولكن بمفهوم سياقي أوسع، لأنها تعتمد في التحليل على معطيات السياق الخارجي، وفي المقابل نرى أن الإضمارات الحوارية[٢] رسائل غير ملفوظة ولكنها تعتمد على السياق اللغوي الداخلي"[٣].

كذلك مما يراه الدكتور عيد بلبع بين الاستلزام الحواري وبين الرسائل غير الملفوظة ما يلي:

- أن الرسائل غير الملفوظة تقبل اتساع الرؤية فوق ما عنته التداولية اللغوية فلا تقتصر على رؤية الظواهر اللغوية في المحادثات بل تتعدى المحادثات وتتعدى حدود البحث في الظواهر اللغوية لتنفتح على تحليل ظواهر الصمت والسكوت. [٤]
- أن الإضمارات المحادثاتية (الاستلزام الحواري) أدخل في المستوى النحوي من الرسائل غير الملفوظة، وإن كانت لا تعدم الاتكاء على أبعاد سياقية[٥].
- أن الإضمارات الحوارية تنحصر في إطار تواصلي محدود، – بين اثنين غالبا– أما الرسائل غير الملفوظة فقد تتعدى ذلك المستوى التواصلي المحدود لتنفتح على مقامات أكثر اتساعا[٦].

---

(١) مصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال، فتيحة بن عياد، رسالة ماجستير، جامعة وهران ١ أحمد بن بلة، الجزائر، سنة ٢٠١٥م، صـ ١٤.

(٢) يستخدم الدكتور عيد بلبع مصطلح الإضمارات الحوارية أو الإضمارات المحادثاتية بديلا عن الاستلزام الحواري.

(٣) التداولية، د عيد بلبع: ١٦٤.

(٤) انظر: التداولية، د عيد بلبع: ١٦٥، و١٦٩.

(٥) انظر: التداولية، د عيد بلبع: ١٦٥، و١٧٠.

(٦) انظر: التداولية، د عيد بلبع: ١٦٩-١٧٠.

والملاحظ في كل التعريفات السابقة أن الاستلزام الحواري يدور في مفهومه حول المعنى المضَمَّن في القول غير معناه الصريح، ويعين في الوقوف على ذلك المعنى المضمَّن والوصول إليه السياق اللغوي في المقام الأول، وإن كان للأبعاد السياقية الأخرى دور أيضا في ذلك[١].

**١-٣- نشأة الاستلزام الحواري وقواعد إنجاز الحوار عند جرايس:**

يعد الاستلزام الحواري لصيقا بلسانيات الخطاب، التي أخذ معها البحث اللساني منحى متميزًا، إذ لم يعد الأمر معها يعني بوضع نظريات عامة لعملية الخطاب، وإنما انصب الاهتمام على العملية في حد ذاتها[٢]، وعلى الرغم من كون (الاستلزام الحواري) بعيدًا عن الالتباس بمجالات الدرس الدلالي، إلا إنه ليس له تاريخ ممتد[٣]، وإنما ترجع نشأته إلى المحاضرات التي دُعي (بول جرايس)[٤] إلى إلقائها في جامعة هارفارد سنة ١٩٦٧م، فقد قدم بإيجاز تصوره لهذا الجانب من الدرس، والأسس المنهجية التي يقوم عليها[٥]، كما أنه حاول أن يضع نحوًا قائمًا على أسس تداولية للخطاب، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، فهو يؤكد أن التأويل الدلالي للعبارات في اللغات الطبيعية أمر متعذر إذا نُظر فيه فقط إلى الشكل الظاهري لهذه العبارات[٦]، وقد تمثلت الفكرة الأساسية

(١) لتعريفه أيضا انظر: ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث العربي، د. ليلى كادة، بحث منشور في مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ع١، سنة ٢٠٠٩م، صـ: ١٠٤، والاقتضاء التداولي وأبعاده الخطابية في تراكيب القرآن الكريم، د. عماد عبد يحيى الحيالي، ود. أشواق محمد إسماعيل النجار، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج:١٥، ع:١، سنة ٢٠٠٨، صـ: ٧١.

(٢) انظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٧.

(٣) انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر:٣٢.

(٤) هربرت بول جرايس (H.P Grice) من فلاسفة أكسفورد المتخصصين في دراسة اللغة الطبيعية، ولد في برمنجهام بإنجلترا، عام ١٩١٣م، وعمل أستاذ في جامعة أكسفورد، من عام ١٩٣٨، حتى عام ١٩٦٧م، باستثناء الفترة التي قضاها في الخدمة العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٦٧م، انتقل إلى جامعة كاليفورنيا- بيركلي، وظل يعمل بها حتى بلغ سن التقاعد، في عام ١٩٧٩م، ولكنه ظل يواصل التدريس بها حتى عام ١٩٨٦م، ووفاته المنية ببيركلي عام ١٩٨٨م، انظر في ذلك وفي أفكاره ومؤلفاته: القصدية في المعنى عند بول جرايس: ١٧، وما بعدها.

(٥) انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٢.

(٦) انظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٨.

عند (جرايس) في "أن المتخاطبين عندما يتحاورون، إنما يقبلون ويتبعون عددًا معينًا من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل، والمبدأ الأساسي هو (مبدأ التعاون)"[١].

ويفترض (جرايس) أن المتخاطبين المسهمين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون؛ فالمشاركون يتوقعون أن يسهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة؛ لتيسير تأويل أقواله[٢]، على أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون[٣]، وعلى هذا أسس (جرايس) نظريته التي من خلالها حاول إيضاح الاختلاف بين ما يقال وبين ما يقصد المتكلم أن يبلغه إلى السامع معتمدا على قدرة السامع على الوصول إلى ذلك المقصود من خلال مراعاة سياق إنتاج ذلك الكلام ومقامات استعماله[٤]، وعليه؛ فإن جرايس "يقترح ما يأتي:

أ- معنى الجملة المتلفظ بها من قبل متكلم في علاقته بمستمع.

ب- المقام الذي تنجز فيه الجملة.

ج- مبدأ التعاون." [٥]

وأما مبدأ التعاون فيوضحه د. طه عبد الرحمن بأن صيغته هي: "ليكن انتهاضك في التخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه، فبيِّنٌ أن هذا المبدأ يوجب أن يتعاون المتكلم والمخاطب، على تحقيق الهدف المرسوم من الحديث الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولهما في الكلام، أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام"[٦].

وقد بنى (جرايس) نظريته في (مبدأ التعاون) هذا على أربع مسلمات أو قواعد؛ هي[٧]:

١- قاعدة (الكم) أو (القَدْر).

---

(١) التداولية من أوستن إلى غوفمان: ٨٤.

(٢) انظر: التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)، آن روبول، وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، صـ:٥٥.

(٣) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٣.

(٤) انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٣.

(٥) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٨.

(٦) اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م، صـ: ٢٣٨، وانظر أيضا: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط٢، ٢٠٠٠م، صـ: ١٠٣.

(٧) انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٤، والتداولية عند العلماء العرب: ٣٣-٣٤، والنظرية البراجماتية اللسانية: ٩٠-٩١، والاستلزام الحواري في التداول اللساني: ٩٩-١٠٠.

٢- قاعدة (الكيف).

٣- قاعدة (الملاءمة).

٤- قاعدة (الجهة) أو (الكيفية).

غير أنه عادة ما يحصل خرق أو انتهاك لإحدى هذه القواعد أو لبعضها أو حتى جميعها في أثناء عملية التواصل من أحد طرفي الحوار، و"متى بدا من أحدهما ظاهر الإخلال بهذه القاعدة أو تلك، وجب على الآخر أن يصرف كلام محاوره عن ظاهره إلى معنى خفي يقتضيه المقام، وهذا المعنى المصروف إليه يحصل بطريق الاستدلال من المعنى الظاهر ومن القرائن"[١]، وهذا المعنى الخفي الذي يُحمَل عليه الكلام بما يقتضيه المقام بعد حدوث ذلك الانتهاك هو **(الاستلزام الحواري)**.

وفيما يلي نحاول الوقوف على (الاستلزام الحواري) -بذلك المفهوم الذي عرضناه- وتتبعه في مسرحية (مجنون ليلى) لأحمد شوقي؛ من خلال رصد نماذج لانتهاك قواعد مبدأ التعاون الأربعة -المذكورة قبل قليل- في البنية الحوارية في المسرحية، وما يفضي إليه ذلك الانتهاك من معانٍ مستلزَمة تعين القرائن السياقية المختلفة على حمْل الكلام عليها.

**٢- قاعدة (الكم) وخرقها في مسرحية مجنون ليلى:**

٢-١- أشرنا قبل قليل إلى (مبدأ التعاون)، والقواعد التي ينبني عليها، وكانت أولى هذه القواعد قاعدة (الكم)، وهي مقولة "ترتبط بكمية المعلومات التي يجب تقديمها في التخاطب"[٢]، ومن ثم فإنها تعد "حدًّا دلاليًّا القصد منه الحيلولة دون أن يزيد أو ينقص المتحاورون من مقدار الفائدة المطلوبة"[٣]، وعليه؛ فإن هذه القاعدة تنبني على أساسين اثنين اثنين هما:

"- لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

-لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب"[٤].

---

(١) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص١٠٤.
(٢) القصدية في المعنى عند بول جرايس: ٨٨.
(٣) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ٩٩.
(٤) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص١٠٤.

وانتهاك هذه القاعدة وخرقها يكون من خلال هدم واحد من هذين الأساسين؛ بحيث يعمد أحد المتحاورين إلى الزيادة في حواره عن قدر حاجة مخاطبه، أو العكس، فيكون لذلك الخرق دلالته التي يتفطن إليها المخاطب الواعي بما كان يجب أن يكون عليه الحوار وما آل إليه بعد ذلك الانتهاك، مستعينا بمعطيات سياق الحوار على الإمساك بما يؤدي إليه ذلك الخرق والانتهاك من معان مستلزمة جديدة ليست في بنية الحوار الملفوظة.

ويوضح الدكتور محمود نحلة ما في خرق (قاعدة الكم) من استلزام حواري بحوار يجري بين أم (أ) وولدها (ب) كالتالي: أ- هل اغتسلت ووضعت ثيابك في الغسالة؟

ب- اغتسلت.

"ففي هذا الحوار خرق أو انتهاك لمبدأ الكم لأن الأم سألته عن أمرين، فأجاب عن واحد وسكت عن الثاني، أي إن إجابته أقل من المطلوب، وستلزم هذا أن تفهم الأم أنه لم يضع ثيابه في الغسالة، ويستلزم هذا أن تفهم الأم أنه لم يضع ثيابه في الغسالة، وأنه لم يرد أن يجيب بنعم حتى لا تشمل الإجابة شيئا لم يقم به، ولم يرد أن يواجهها بتقاعسه عن وضع ثيابه في الغسالة"(١).

٢-٢- وقد كان لذلك الخرق والانتهاك حضوره في البنية الحوارية في مسرحية مجنون ليلى، حيث عمد أحد المتحاورين إلى خرق قاعدة الكم بالزيادة أو النقصان، وهو ما سنعرض نماذج له فيما يلي:

٢-٢-١- في الفصل الأول من المسرحية في سياق تعريف ليلى رفاقها وأبناء حيها بابن ذَريح الشاعر الذي أتاهم ضيفا من يثرب، يدور حوار – يعد الحوار الأول في المسرحية – بين رجل سعد أحد رجال بني عامر وبين ابن ذريح كالتالي:

**سعد : أمن يثرب أنت آتٍ؟**

ابن ذريح: **أجل من البلد القدس الطيب**(٢)

(١) انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٦.

(٢) مجنون ليلى، أحمد شوقي، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٨٩م، صـ ٧.

فنلحظ في هذا الحوار القصير جدًّا خرق ابن ذريح لقاعدة (الكم) التي بموجبها تكفي لفظة (أجل) جوابا منه على سؤال (سعد) حيث جاء سؤاله بحرف الاستفهام الهمزة، التي لا تحتاج من المسئول سوى الإيجاب أو النفي، لكنه زاد في بيان إيجابه بعبارة: (من البلد القدس الطيب) وكأنه يوصل له رسالة مفادها التذكير بقيمة المكان الذي جاء منه، تلك القيمة التي تنسحب بدورها على شخص ابن ذريح فتكسبه مكانة خاصة بين الحضور، تلك المكانة التي تعضد موقفه المذهبي السياسي الذي يتبين من حوارات لاحقة أن أغلب المرحبين به مع ليلى يعرفونه عنه.

وقد فطنت **ليلى** إلى ذلك المعنى المستلزم في زيادة ابن ذريح في جوابه على سعد، فتداخلت في حواره معه قائلة له في سياق الترحيب به:

**أيابن ذَريحٍ لقينا الغماما وطافتْ بنا نفحاتُ النبي**(١)

فقولها: (وطافت بنا نفحات النبي) هو صدى تلقيها لرسالة ابن ذريح المضمنة في عبارته الزائدة في جوابه على سعد: (من البلد القدس الطيب).

٢-٢-٢- في حوار آخر بين قيس ومنازل غريمه في حب ليلى، يأتي انتهاك لقاعدة الكم مرة أخرى، في السؤال عن المكان أيضا، فنجد قيسا يسأل منازل حينما لقيه في الطريق عن المكان الذي قدم منه، فيرد منازل في الحوار التالي:

قيس : **منازلُ، من أين؟**

منازل: **مِنْ عندِها من السّمَر المُمتِع المُشْتَهى**(٢)

فلم يسأل **قيس** منازلا عن رأيه في السمر ولا كيف كان، وإنما سأله: **(من أين؟)**، وكان يكفي جوابا على ذلك السؤال أن يحدد المكان الذي منه جاء، لكن **منازلا** أراد أن يوصل رسالة أخرى لقيس، وهي فوزه بالسمر مع ليلى وحظوته برضاها عنه وقربه منها دون قيس قاصدا بذلك إغاظته، وإثارة حفيظته وحنقه فخرق قاعدة الكم بجوابه، حيث جاءت عبارته **(من السمر الممتع المشتهى)** زائدة على ما كان ينبغي أن يكون عليه الجواب، ويؤكد إرادته

(١) مجنون ليلى: ٧.

(٢) مجنون ليلى: ١٩.

تلك الرسالة افتتاحه جوابه بقوله: **(من عندها)** التي توحّد بين محل السمر ومحل ليلى، فتجعل كل مكان السمر هو (عند) ليلى دون غيرها، ويؤكد تضمنَ جوابه تلك الرسالة تلقي قيس لها حنقا ورفضه صحة ذلك الادعاء – ادعاء منازل– وهو ما تجلى في قوله معقبا عليه:

**أمن عند ليلى تجر الذيول حديثٌ لعمرُ أبي مُفترى**[1]

٢–٢–٣– في سياق مختلف يأتي خرق قاعدة الكم مرة أخرى ليحمل رسالة ضمنية غير تلك التي تحملها بنية الحوار اللفظية، فبين المهدي والد ليلى وقيس –حين رآه واقفا أما خبائها ينادي عليها دار الحوار التالي:

المهدي : **من الهاتف الداعـــي؟ أقيس أرى؟ ماذا وقوفك والفتيان قد ساروا؟**

قيس (خجلا) : **ما كنتُ يا عمُّ فيهم**

المهدي (دهشا): **أين كنت إذن؟**

قيس : **في الدار حتى خلت من نارنا الدار**

**ما كان من حطب جزل بساحتها أودى الرياح به والضـيف والنـــار**[2]

فسؤال **المهدي** الثاني **لقيس** كان عن مكان وجوده: **(أين كنت إذن؟)**، وذلك السؤال يقتضي بيان المكان؟ وهو ما أدته عبارة قيس: **(في الدار)**، أما ما كان من قيس بعد ذلك في جوابه فهو زائد عن مقتضى السؤال، إذ زاد عن بيان المكان الذي كان فيه بيانا لزمان وجوده في ذلك المكان، وهو ما تفيده لفظة (حتى) التي تدل على الغاية، تلك الغاية في جواب قيس هي خلو دارهم من النار، ثم زاد ببيان سبب ذلك الخلو، وذلك ما جاء في **قوله (ما كان من حطب ..... والنار)**.

ومن ثم يكون في جواب قيس ثلاثة عناصر (المكان والزمان وسبب حدوث نقطة الغاية من ذلك الزمان التي هي خلو الدار من النار) مقابل عنصر واحد في سؤال المهدي والد ليلى (المكان)، ومن ثم يكون المهدي سأل عن شيء واحد فأجاب قيس بثلاثة أشياء، وذلك زيادة منه عن الكم المقتضى من سؤال المهدي، ومن ثم فإن تلك الزيادة تحمل رسالة

(١) مجنون ليلى: ١٩.
(٢) مجنون ليلى: ٢١.

مضمنة مفادها أنه جاء ليطلب حطبًا، وفي ذلك رسالة أخرى هي دفع ظن والد ليلى به أنه جاء يلاحق ليلى في دارها عشقا وغراما، ومن ثم تكون تلك الزيادة في الجواب عما يقتضيه السؤال حاملة لعدد من المعاني المضمنة التي تزيد عما تحمله البنية اللفظية، وبمتابعة الحوار نجد أن المهدي قد تلقى تلك الرسائل بنجاح، فنجده ينادي على ابنته ليلى، ليخبرها:

**ليلى، انتظر قيس، ليلى ..... هذا ابن عمك ما بيتهم نار**[١]

**٣- قاعدة (الكيف) وخرقها في مسرحية مجنون ليلى:**

٣-١- تهدف هذه القاعدة إلى "منع ادعاء الكذب أو إثبات الباطل، ولهذا يطلب من المتكلم ألا يورد من العبارات سوى تلك التي وقف على دليل صدقها"[٢]، ومن ثم تقوم هذه القاعدة -أيضا-على أساسين اثنين، هما: "- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.

- لا تقل ما تفتقر إلى دليل كاف عليه"[٣]

ومثلما كان الأمر في قاعدة (الكم)؛ فإنه أيضا هنا في قاعدة (الكيف)؛ حيث إن أية مخالفة لأحد الأساسين اللذين تقوم عليهما، أو مخالفتها معا؛ بقول كذب أو ادعاء ما لا دليل عليه؛ تؤدي إلى وجود معان مستلزمة غير تلك التي تحملها البنية اللفظية الظاهرة للحوار، فيكون فيه استلزام حواري.

ويمثل الدكتور محمود نحلة لخرق قاعدة (الكيف) وانتهاكها بحوار بين تلميذ (أ) وأستاذه (ب) وكلاهما إنجليزي، كالتالي:

أ- طهران في تركيا، أليس هذا صحيحا يا أستاذ؟

ب- طبعا، ولندن في أمريكا.

فمعطيات سياق الحوار من كون التلميذ والأستاذ إنجليزيان، وأن التلميذ يعرف أن لندن ليست في أمريكا حتما، وتيقنه كذلك من أن الأستاذ أيضا يعرف تلك الحقيقة؛ تجعله يقف على قول الأستاذ بأن لندن في أمريكا ليس من الحقيقة في شيء، ومن ثم التلميذ على علم بأن الأستاذ في هذا الحوار قد انتهك مبدأ الكيف الذي يقتضي ألا يقول إلا ما يعتقد صوابه،

(١) مجنون ليلى: ٢١.
(٢) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ٩٩.
(٣) القصدية في المعنى عند بول جرايس: ٨٨-، وانظر أيضا: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص١٠٤.

وألا يقول ما لا دليل عليه، وقد انتهكه الأستاذ عمدا ليظهر للتلميذ أن إجابته غير صحيحة، ويؤنبه على جهله بشيء كهذا"[1].

٣-٢- وقد كان لخرق قاعدة (الكيف) وانتهاكها حضوره في البنية الحوارية في مسرحية مجنون ليلى، حيث عمد أحد المتحاورين إلى قول ما ليس حقيقة أو ما لا دليل عليه، فنتج عن ذلك استلزام حواري، وهو ما سنعرض نماذج له فيما يلي:

٣-٢-١- في حوار بين ليلى وهند – إحدى فتيات بني عامر- في سياق انتصار الأولى لجمال البيد على الحاضرة وانتصار الأخرى للعكس، تضمن هند كلامها رسالة ضمنية من خلال خرقها لقاعدة الكيف، حيث تطلق ما لا دليل عليه عندها على إطلاقه، فبينما تجادلها ليلى في أفضلية البيد قائلة:

**فمـــا البيـــد إلا ديـــار الكـــرام ومنزلـــــــة الـــــــذمم الوافيـــــــة**
**لهـا قبلـة الشـمس عنـد البـزوغ وللحضـــــــر القبلـــــــة الثانيـــــــة**

**ونحـــن الريـــاحين مـــلء الفضـــاء وهـــــن الريـــــاحين فـــــي الآنيـــــة**

**ويقتلنـــا العشـــق والحـــاضرات يقمـــن مـــن العشـــق فـــي عافيـــة**

**ولـــم نصـــطدم بهمـــوم الحيـــاة ولـــم نـــدر -لـــولا الهـــوى- مـــا هيـــه**

**وآنـــا نخِـــفّ لصـــيد الظبـــاء وآنـــــا إلـــــى الأســـــد الضـــــارية**

نجد هندا ترد عليها ذلك الفتون بالبادية وحياتها بقولها:

**وفـــي كـــل ناحيـــة شـــاعر يغنـــي بلـــيلاه أو راويـــه**[2]

---

(1) انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٦.
(٢) مجنون ليلى: ١٠.

وهذا الإطلاق من هند الذي تفيده لفظة (كل) في قولها؛ ادعاء لا دليل عليه، ولا يمكن أن يحمل على أنه صدق؛ فوجود قيس شاعرا وحكاية حبه ليلى وتغنيه بها في شعره لا تعني أن كل ناحية من البادية لابد وأن يكون فيها ذلك من غيرهما، ومن ثم فليس مراد هند بذلك الإطلاق الذي ادعته الإخبار عنه، وإنما عندها معنى آخر أرادت أن تضمنه في كلامها الموجه لليلى، وهو أن حب قيس لك وتلذذك بذلك الحب هو الذي لا يحبب البادية – موطن ذلك الحب – إليك، فليس ما تقولينه عن البادية حقيقة واقعة يلمسها كل من يعيش فيها، وإنما هي رؤيتك أنت الخاصة الناتجة عن ظرفك الخاص الذي تحيينه، وكان باعث ذلك المعنى المضمن هو خرقها قاعدة (الكيف) في حوارها مع ليلى من خلال ادعاء ما لا دليل عليه عندها ولا يمكن أن يدعي عاقل صدقه.

٣-٢-٢- تستمر **هند** في السياق ذاته – سياق مناكفة ليلى ومجادلتها في تضمين حديثها الموجه إلى ليلى معنى (سيطرة حب قيسٍ ليلى على تفكير ليلى وعلى رؤيتها لما حولها) – وذلك من خلال الاعتماد على الآلية ذاتها –آلية خرق قاعدة (الكيف)–، فعندما خدرت رجل ليلى وذكرا اسم قيس مرتين دار بينها وبين هند الحوار التالي:

ليلى: **قيس، إلي قيس،**

هند: **مـــــــا دهـــــاك ليلى؟ مـــــــا الخبر؟**

ليلى: **أحس رجلي خـــــدرتْ حتى كأنـــــــــها الحـــــــجر**

هند: **قد صحت قيس مرتيـــــن**

ليلى: **أو ثـــــلاثا! ما الضـرر؟**

هند: (متهكمة) **اسم الحبيب عندنا نذكـــــــره عـند الخدر**[١]

فهذه المشاركة الأخيرة من هند في الحوار مع ليلى: (**اسم الحبيب عندنا نذكره عند الخدر**) ادعاء لا دليل عليها عندها، وهي تعرف أنه مجرد ادعاء لا دليل عليه، ولليلى أيضا تعرف أنه ادعاء لا دليل عند هند عليه، بدليل ردها عليها بقولها:

**هند كفـــى دعابة إنْ هو إلا اسم حضر**[٢]

(١) مجنون ليلى: ١٠.
(٢) مجنون ليلى: ١١.

فقول هند عند ليلى ليس حقيقة، ولم ترده هند لذاته، وإنما هو خرق منها لقاعدة الكيف في إنجاز حوارها مع ليلى لتوصل إلى ليلى معنى آخر غير ما تحمله البنية اللفظية لذلك القول.

٣-٢-٣- في حوار آخر بين ليلى ورفاقها من سمَّار الحي، توجه ليلى ومعها هند حديثهما إلى بشر -أحد رجال بني عامر أيضا- مضمنتان حديثهما معنى مستلزما من خلال خرق قاعدة **الكيف**، في الحوار التالي:

سلمى: **سلوا الآن بشرا، فيم أنفق يومه؟**

أصوات: **سلوه**

هند: **سلي يا ليل عن يومه بشرا**

ليلى: **وهل يومه إلا شئون كأمسه من الصيد؟**

هند: **إن الصيــد لذته الكبرى**[١]

ففي هذا الحوار نجد ليلى في سؤالها لا تستفهم، وإنما تثبت له انشغاله الدائم بالصيد، وهو ما أعادت تكراره وإقراره هند بقولها: **(إن الصيد لذته الكبرى)**، غير أن سياق الحوار سرعان ما يكشف عن أن ذلك المعنى الذي يحمله ما تلفظن به-معنى إثبات المهارة في الصيد له وانشغاله الدائم به، وأنه لذة له- ليس مقصودهن الحقيقي، هناك معنى آخر رمين إليه هو أنهن لا يسلمن له فيما يدعيه لنفسه من أمر الصيد، وأنهن على علم بحقيقة قدراته في ذلك الأمر، فكانت عبارة ليلى في الحوار: **(وهل يومه إلا شئون....)** وعبارة هند أيضا فيه: **(إن الصيد لذته الكبرى)** عبارتان على غير ما تؤمنان به وتصدقه أنفسهما في بشر وحاله، وهو ما يؤكده تعقيب ليلى فيما بعد على تمادي بشر في ادعائه بقولها:

**إذن هاتِ واصدق بشرُ في القول مرة ولا تخترع أو تبن من حجر قصرا**[٢]

والسامعون لهما – لليلي ولهند- وبشر نفسه على علم بأن تلك العبارتان على غير رأيهما فيه، بدليل طلبه من ليلى فيما بعد ألا تسخر منه فقال لها:

(١) مجنون ليلى: ١٢.
(٢) مجنون ليلى: ١٢.

**دعي عنك هذا السخر يا ليل واسمعي** ..... [1]

ومن ثم كانت رسالة **ليلى وهند** المضمنة في حديثهما: (أننا لا نصدق أنك ماهر في الصيد، ولا نسلم لك بما تدعيه وتنسبه لنفسك من بطولات في ذلك الشأن)، وأنتج هذه الرسالة قولهما عن بشر ما لا صحة له في أنفسهما ولا في أنفس الحاضرين معهما، وذلك هو خرق لقاعدة **الكيف**، وأعان على فهم ذلك المعنى المضمن سياق الحوار كما بينا من بقيته بين **ليلى وبشر**.

**٤- قاعدة (الملاءمة) وخرقها في مسرحية مجنون ليلى:**

٤-١- قاعدة (الملاءمة) أو (المناسبة)، ثالثة قواعد جرايس لـ (مبدأ التعاون)، وهي قاعدة "ترتبط بعلاقة الخبر بمقتضى الحال"[2]، ويعرفها العياشي أدراوي بأنها بمنزلة "حد مقصدي، الهدف منها منع المتكلم من أن ينزلق إلى مقاصد أخرى مخالفة لتلك التي استهدفها الخطاب، أي يراعي علاقة المقام بالمقال"[3]، ومفاد هذه القاعدة هو: "**اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع**"[4]، فإذا ما لم يتم مراعاة تلك القاعدة من أحد طرفي الحوار، وذكر في حواره ما لا يناسب موضوع الحوار ظاهريا؛ كان حريًّا بالطرف الآخر البحث عن مراده من ذلك الانتهاك، وما يتضمنه من معانٍ مستلزمة تختلف عما تحمله البنية اللفظية الظاهرة للحوار.

ويمثل الدكتور محمود نحلة لخرق قاعدة (الملاءمة) وانتهاكها بحوار بين رجلين (أ) و(ب) كالتالي:

أ- أين زيد؟

ب-ثمة سيارة صفراء تقف أمام منزل عمر.

فجواب سؤال (أ) كان يجب أن يكون هو إخبار عن مكانه مباشرة، لكن ما حدث في ذلك الحوار غير ذلك؛ إذ إن "ما قاله (ب) بمعناه الحرفي ليس إجابة عن السؤال؛ فهو ينتهك

(١) مجنون ليلى: ١٢.
(٢) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص١٠٤.
(٣) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ٩٩.
(٤) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٤.

مبدأ العلاقة المناسبة بالموضوع"[1]، وهذا الانتهاك يحمل السامع (أ) أو المتابع للحوار على أحد أن يفترض أحد الأمور التالية:

-فإما أن يكون (ب) راغبا في الإعراض عن الحديث عن (عمر) ومكانه، فأراد أن يغير مجرى الحوار ليبتعد عنه.

- وإما أن يكون لا يعرف حقيقة أين زيد، ولا يعرف أيضا ما إذا كانت عنده سيارة صفراء أو لا، وكان قد رأى سيارة صفراء أمام بيت زيد وتوقع من غير تأكد أن تكون لعمرو، ومن ثم أراد أن يعطي شريكه في الحوار (أ) معطيات ربما تعينه على استنتاج مكان زيد.

- وإما أن يكون قد أراد أن يلفت نظر السائل (أ) إلى قضية متعلقة بـ (عمرو) أهم من قضية الاستخبار عن مكان (زيد)، وهي أن سيارة صفراء تقف أمام بيته، فيكون بذلك (ب) يهدف إلى صرف السائل (أ) عن اهتمامه الأول الذي هو الاستفسار عن مكان (زيد)، إلى ما هو أهم من وجهة نظره هو، وهو وقوف سيارة صفراء أمام منزل (عمرو).

فكل هذه الاحتمالات ممكنة؛ غير أن معطيات سياق الحوار وملابسات حدوثه هي وحدها القادرة على تحديد أي منها كان المراد من ذلك الانتهاك لقاعدة (الملاءمة).

٤-٢- وقد كان - أيضا- لخرق قاعدة (الملاءمة) وانتهاكها حضوره -كغيره من انتهاك قاعدتي (الكم) و(الكيف)- في البنية الحوارية في مسرحية (مجنون ليلى)، حيث يعمد أحد المتحاورين إلى قول ما لا علاقة له -ظاهرا- بموضوع الحوار، هادفا من ذلك إلى إرسال معان أخرى مستلزمة غير ذلك المعنى الظاهر من بنية الحوار اللفظية، فيكون استلزام حواري، وهو ما سنعرض نماذج له فيما يلي:

٤-٢-١- يتجلى انتهاك قاعدة الملاءمة في حوار دار بين ابن عوف والي الصدقات وبين المهدي والد ليلى ورجال من حيها؛ حينما أقبل عليهم وفي معيته قيس ليتوسط له عند ليلى وأهلها بعدما أهدر دمه بينهم، فكان الحوار التالي:

ابن عوف: **عم أبا ليلى صباحا**

(1) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٧.

المهدي: **عـــم صـــباحا يـــا بـــن عـــوف**

ابن عوف: **قـل لهـم يلقـوا السـلاحا لـــيس ذلـــك مـــوطن خـــوف**

صـــوت مـــن **يـا ابـن عـوف يـا أميـر لـــيس ذا شـــأن الـــولاة**

الحي: **كيـــف تحمـــي وتجيـــر مســـــــتبيح الحرمـــــــات**

ابن عوف: **عـامر يـا أجـاود البطـاح وأســـمح النـــاس بطـــون راح**
**مـالي وللسـيوف والرمـاح ضـــيف أنـــا ومـــا مـــن الســـماح**

**ردك وجه الضيف بالسلاح مـــا جئـــتكم يـــا قـــوم للكفـــاح**

**بل جئت للتوفيق والإصلاح**[1]

فنلحظ أن ابن عوف لم يرد أصوات الحي بدفع ما اتهموه به مباشرة؛ وإنما غير موضوع الحوار من الدفاع عن نفسه أنه لا يحمي منتهك حرمات؛ إلى ما توجبه عادات القوم وتقاليدهم في استقبال الضيف، وأنه من العيب أن يشهر سلاح في وجهه، فإن سؤالهم الاستنكاري له: (كيف تحمي وتجير مستبيح الحرمات؟) كان يقتضي منه أن يرد عليهم مدافعا عن نفسه أنه لا يفعل ذلك أو يرد عليهم بنفي تهمة استباحة الحرمات عن قيس، ولكنه لم يرد بهذه، ولا بتلك، وإنما رد بما يذكرهم بما عليه عاداتهم وتقاليدهم في استقبال الضيف، وبما يجب عليهم أن يفعلوه ليتناسب مع منزلتهم في الجود والكرم بين القبائل.

(١) مجنون ليلى: ٤٨.

فجاء وصفه لهم بالكرم مكررا في قوله: (عامر يا أجاود البطاح)، و(أسمح الناس بطون راح)، ليؤكد في أنفسهم أنهم كرماء، ثم أعقب ذلك بيان صفته هو نفسه التي جاءهم به: (ضيف أنا) معتمدا على تقديم الخبر الذي يفيد القصر، فصفته التي قدم بها عليهم ليست إلا أنه ضيف، ثم يجيء تكراره للفظة الضيف بعد ذلك في قوله: (ردك وجه الضيف) مضيفا (وجه) إلى لفظة (الضيف) وليس إلى نفسه ليدعوهم إلى التعامل معه بتلك الصفة– الضيف– المستوجبة عليهم حقوقا، وليس بالنظر إلى شخصه المتهم لديهم بحماية منتهك الحرمات في نظرهم.

فيكون مراد ابن عوف هو تحويل العلاقة بينه هو وقيس من جهة وبين أصوات حي ليلى من جهة أخرى إلى علاقة ضيف بمضيف بدلا من علاقة أصحاب حرمات بمنتهكي هذه الحرمات، ويكون بذلك انتهك قاعدة الملاءمة في حواره معهم؛ ليخرجهم بذلك الانتهاك لقاعدة **الملائمة** من حالة الغضب والسخط التي تنتابهم إلى الهدوء وحسن الاستقبال، فكان المعنى المضمن في حواره: (تعاملوا مع الموقف ومعنا بما يليق بمكانتكم ومنزلتكم، وبما يليق بعاداتكم وتقاليدكم مع الضيف لأننا ضيف، وعالجوا الأمر بهدوء وروية وليس بغضب وانفعال غير مناسب).

٤–٢–٢– في سياق شفاعة ابن عوف والي الصدقات لقيس وواسطته له عند ليلى؛ يدور بين ابن عوف وليلى، ترفض فيه ليلى تلك الشفاعة والوساطة، ويظهر في كلام ليلى إلى ابن عوف خرق لقاعدة الملاءمة حيث يظهر أنها توضح الحديث إلى موضوع آخر غير ما جاء ابن عوف من أجله، وكان حوارها معه كالتالي:

| | | |
|---|---|---|
| ليلى: | **فخذ قيس يا سيدي في حماك** | **وألق الأمان على رحله** |
| | **ولا يفتكر ساعة بالزواج** | **ولو كان مروان من رسله** |
| ابن عوف: | **إذن لن تقبلي قيسا** | **ولن ترضي به بعلا** |
| | **إذن أخفق مسعاي** | **وخاب القصد يا ليلى** |
| ليلى: | **على أنك مشكور** | **ولا أنسى لك الفضل** |
| | **وأوصيك بقيس الخير** | **ر لا زلت له أهلا** |

**لقـــــــد يعـــــــوزه حـــــــام فكنـــه أيهـــا المـــولى**[1]

بعد ذلك الحوار بين ليلى وابن عوف تعمد ليلى إلى تغيير موضوع الحديث، إلى ما لا علاقة له ظاهرا بما دار بينها وبين ابن عوف– شفاعة ابن عوف لقيس عندها–، فتتوجه إلى أبيها سائلة:

**أبي كان ورد ها هنا منذ ساعة ففيم أتى؟ ما يبتغي؟**

المهدي:

**جاء يخطب**[2]

وبذلك السؤال عن ورد تكون قد انتهكت قاعدة الملاءمة، حيث لا يلائم ذلك –ظاهرا– أمر وساطة ابن عوف لقيس عندها، وقبولها تلك الوساطة أو رفضها إياها، وتأتي فائدة ذلك الانتهاك لقاعدة الملاءمة في سدها الباب أمام ابن عوف في تكرار وساطته أو أن ينتظر منها أي موقف إيجابي؛ حيث إنها تجاوزت مرحلة إعلان رأيها في تلك الوساطة قبولا أو رفضا؛ إلى مرحلة اتخاذ موقف عملي في السؤال عن شخص آخر، وعن سبب مجيئه الذي استنطقت أباها به فجاء جوابه (جاء يخطب)، وهذا الجواب هي تعلمه ابتداء؛ لأنها أخبرت ابن عوف به فيما بعد حينما سألها: من ورد؟، فقالت له:

**أتى خاطبا بعد افتضاحي بغيره** ..... [3]

ومن ثم لم تكن في سؤالها مستفهمة، وإنما رامية إلى إيصال رسالة أخرى غير طلب الفهم في حقيقته، ومن ثم يكون لذلك الانتهاك أثره في تضمن الملفوظ معنى آخر غير ما تدل عليه بنيته اللفظية.

٤–٢–٣– وما نراه انتهاكا لقاعدة الملاءمة أيضا ما جاء في حوار بين ورد بعد أن تزوج ليلى، وأحد رفاقه حينما بدا لهم قيس من بعيد، وتبين شَخْصَهُ وردٌ، فكان الحوار التالي:

الرفيق: **عرفتَ من هو؟**

(١) مجنون ليلى: ٦٣.
(٢) مجنون ليلى: ٦٤.
(٣) مجنون ليلى: ٦٤.

ورد: **قيـــسٌ بـــه الغـــرام أضـــرّا**

الرفيق: **قيــس؟**

ورد: **أجـــل!**

الرفيق **كيــف أفضـــى إليـــك؟ كيــف تجــرا**

ورد: **دعنـــي وقيســـا وشـــأني لعل فـي الأمـر سـرًّا**[1]

فنلاحظ أن وردا في عبارته الأخيرة من ذلك الحوار، ابتعد عما جر رفيه الحديث إليه، فالرفيق يتساءل مستنكرا على قيس قدومه، وتجرُّأه على ذلك القدوم، مستهدفا من ذلك التساؤل إثارة غضب ورد على قيس، لكن قيس لم يعر ذللك التساؤل وما فيه من استثارة اهتماما، وشارك في الحوار بما لا يتلاءم مع ذلك التساؤل، فجاءت مشاركته طلبيةً (دعني وقيسا وشأني)، وليست خبرا يفيد الإجابة عن تساؤل الرفيق، ليحمل ذلك الطلب في طيه معنى مفاده: (اترك إغضابي لأني لن أغضب، وخلِّ عنك تلك الاستثارة)، ولعل في لفظة (وشأني) بعد قوله: (دعني وقيسا) ما يؤكد ذلك.

ومن ثم فإن انتهاك **ورد** لقاعدة الملاءمة، فيما دار بينه وبين رفيقه من حوار، بحيث جاءت مشاركته غير متناسبة مع تساؤل رفيقه؛ هو الذي أسهم في تضمين ذلك المعنى الإضافي، وتوافر الاستلزام الحواري في عبارته.

**٥- قاعدة (الجهة) أو (الطريقة) وخرقها في مسرحية مجنون ليلى:**

(١) مجنون ليلى: ٨٤.

٥-١- إذا كانت القواعد الثلاث السابقة: (الكم) و(الكيف)، و(الملاءمة) تتعلق بالمقول؛ فإن هذه القاعدة (الجهة) أو (الطريقة) تختلف عنها جميعا في هذه النقطة؛ حيث إنها لا ترتبط بما قيل أو يُقال وإنما ترتبط بما يُراد قوله، وبالطريقة التي يجب أن يقال بها، فالهدف من هذه القاعدة هو "تجنب الاضطراب والملل والإيجاز المخلل في القول"[١]، ويمكن أن تتلخص تلك القاعدة في عبارة "كُن واضحا"[٢]، ويتحقق ذلك الوضوح من خلال الأسس والمبادئ التالية[٣]:

"- لتحترز من الخفاء في التعبير

- لتحترز من الاشتباه في اللفظ

- لتتكلم بإيجاز

- لترتب كلامك

ويؤدي خرق أحد هذه الأسس أو مخالفتها إلى خرق وانتهاك لقاعدة (الجهة)، ومن ثم يدفع ذلك الخرق شريك الحوار إلى عدم الوقوف عند معنى البنية اللفظية، وإنما عليه أن يبحث عن مراد المتكلم من ذلك الخرق والكشف عما فيه من استلزام حواري.

وقد مثّل الدكتور نحلة لخرق قاعدة الجهة تلك بحوار بين رجلين (أ) و (ب) كالتالي:

أ- ماذا تريد؟

ب- قم واتجه إلى الباب وضع المفتاح في القفل، ثم أدره ناحية اليسار ثلاث مرات، ثم ادفع الباب برفق.

والانتهاك هنا يتمثل في عدم الإيجاز، حيث إن قاعدة الجهة تقتضي الإيجاز في القول، وما حدث في ذلك الحوار غير ذلك، فقد استطرد الطرف (ب) كثيرا في بيان ماذا يريد مجيبا على سؤال (أ)، بدلا من كل هذه الخطوات المذكورة، "إذ كان يكفي أن يقال: (افتح الباب)، وإذا نظرنا إلى هذا القول في ضوء تحقق مبادئ الحوار

(١) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٠٠.
(٢) القصدية في المعنى عند بول جرايس: ٨٨.
(٣) انظر: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص١٠٤، والقصدية في المعنى عند بول جرايس: ٨٨، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٤.

الأخرى كان لابد أن المتكلم يحاول به وجها غير ما يظهر، قد يكون مؤاخذته على ما يتميز به بين بطء وتكاسل." [1]

٥-٢- وقد كان – أيضا- لخرق قاعدة (الجهة) وانتهاكها حضوره في البنية الحوارية في مسرحية (مجنون ليلى)، حيث يعمد أحد المتحاورين إلى الإخلال بما يجب أن يكون عليه قوله في الحوار من إيجاز، أو وضوح، وعدم التباس أو غموض، هادفا من ذلك إلى إرسال معان أخرى مستلزمة غير ذلك المعنى الظاهر من بنية الحوار اللفظية، فيكون استلزام حواري، وهو ما سنعرض نماذج له فيما يلي:

٥-٢-١- جاء في حوار ابن عوف مع ليلى بعدما أنهت إليه قرارها برفض قيس وقبول ورد زوجا لها بدلا منه؛ ما يلي:

ابن عوف: **تجاوزت ليلى غاية السخط، فاذكري عواقبَ رأي قد رأيت سخيف**

ليلى: **أكنتُ ابنَ عوف غيرَ أنثى ضعيفة تناهتْ لرأي في الأمور ضعيف**[2]

ويتجلى انتهاك قاعدة **الجهة** هنا في رد ليلى على ابن عوف بسؤال ظاهره الإقرار بما ادعاه من خطأ في رأيها وما اتخذته من قرار بشأن قيس وورد، ذلك الادعاء الذي جاء مضمنا في جملة الطلب (**اذكري عواقب رأي قد رأيت**)، وتأكيده خطأها في الرأي بتقييد **الرأي** بالنعت (**سخيف**)، ومعنى الإقرار في سؤال ليلى مستفاد من استخدام الهمزة وأداة الاستثناء (غير) في سؤالها، ولكن هذا الإقرار ليس مرادا على حقيقته في سؤالها، وإنما حقيقة سؤالها استنكار ذلك الادعاء منها عليها، والتهكم على ذلك الادعاء، وليس إقراره، ويؤكد أن حقيقة مرادها ذلك الاستنكار، ما كان منها بعد ذلك من تبرير لاتخاذها ذلك الموقف بقولها –بعد قليل جدا- من الحوار:

**أنظف ثوبي يا أمير فطالما ظهرتُ به في الحي غير نظيف**[3]

فكان عدم الوضوح من ليلى في استنكارها ادعاء ابن عوف عليها انتهاكا للملاءمة، حيث اختارت التعبير عن ذلك الاستنكار بما ظاهره الإقرار، ومن ثم أفاد ذلك الانتهاك في تضمين قولها معنى مستلزما حواريا هو التهكم على ادعائه عليها وعدم اهتمامها به.

---

(1) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٧.
(٢) مجنون ليلى: ٦٥.
(٣) مجنون ليلى: ٦٥.

٥-٢-٢- من انتهاك قاعدة الجهة أيضا، ما جاء في حوار الجِنِّيْيَنِ عضرفوت وعاصف حول قيس، حيث تساءل أحدهما – عضرفوت-: من قيس؟ فأجابه عاصف:

**وهل يخفى القمر؟**

**الشاعر الذي سحر والساحر الذي شعر**

**حنجرة لنـــا وتر منهـــا وللإنس وتر**[١]

فكان سؤال عضرفوت واضحا غاية الوضوح، حيث يسأل من قيس؟ يريد أن يعرف هذا الذي عنه يتحدثون، لكن إجابة الجني الآخر -عاصف- جاءت غير واضحة وضوح السؤال الذي تجيب عنه، فبدلا من أن يقدم له بيانات عنه تعرف بشخصيته أجابه بسؤال استنكاري يستنكر به سؤاله، وذلك بقوله: **(وهل يخفى القمر؟)**، ثم أكد ذلك الاستنكار بما استمر فيه من تعريف غير واضح بقيس: **(الشاعر الذي سحر ....)**.

فكان عدم الوضوح في جواب عاصف على عضرفوت انتهاكا لقاعدة الجهة فيما دار بينهما من حوار، ليضيف ذلك الانتهاك إلى إسهام عاصف في الحوار معنى مستلزما غير معناه الظاهر من بنيته اللفظية، ذلك المعنى المستلزم هو استنكار جهل السائل بقيس، والتعجب من ذلك الجهل.

٥-٢-٣- من انتهاك قاعدة الجهة المتعلق بعدم الوضوح واللبس أو الغموض -أيضا- ما جاء في حوار دار بين قيس وورد حينما لقيه قيس في دياره بعدما تزوج ليلى، حيث سأل قيس وردا ما يلي:

**بربك هل ضممت إليك ليلى؟ قبيل الصبح أو قبلت فاها؟**

**وهل رفَّت عليك قرون ليلى؟ رفيف الأقحوانة في نداها**[٢]

فأجاب ورد قيسا بقوله: **نعم ولا يا قيس**[٣].

(١) مجنون ليلى: ٧١.
(٢) مجنون ليلى: ٨٥.
(٣) مجنون ليلى: ٨٥.

فحق جواب السؤال بـ (هل) في العربية أن يكون بـ (نعم) وحدها أو (لا) وحدها، أما الجواب بهما معا عن نفس السؤال، فهو إلباس على السائل يحتم إيجاد معنى آخر غير معنى ظاهر اللفظ، والسياق هنا هو حوار بين مسئول هو (زوج) لامرأة، وسائل هو شخص أجنبي عن تلك المرأة، وموضوع السؤال هو شيء من علاقة ذلك الزوج الخاصة بتلك المرأة التي هي زوجته، وفي ضوء تلك المعطيات السياقية لا يكون ذلك الإلباس في الجواب بالجمع بين (نعم) و(لا) كلتيهما؛ عبثا، وإنما كان الهدف منه إيصال رسالة مضمنة، غير معنى ظاهر اللفظ الذي هو مجرد اجتماع الإيجاب والنفي؛ من خلال معنى مستلزم، هذا المعنى المستلزم أو تلك الرسالة المضمنة هي: **(ما شأنك أنت وهذا الأمر، ليس لك أن تسأل هذا السؤال)**.

ويؤكد إرادة ذلك المعنى المستلزم من ذلك الإلباس؛ تصريح ورد به بعد ذلك بعدما استنكر قيس منه ذلك الإلباس في الجواب، فقال له:

**المرء لا يُسأل هل قبل أهله؟ وكم؟**[1]

ومن ثم كان لانتهاك قاعدة الجهة في الحوار بينهما من خلال الإلباس وعدم الوضوح في الجواب دوره في إنتاج ذلك المعنى المستلزم الذي أراد ورد أن ينبه قيسا إليه.

(١) مجنون ليلى: ٨٥.

**خاتمة:**

من خلال ما عرضناه من نماذج لانتهاك قواعد الحوار التي وضعها جرايس لإنجاز حوار ناجح؛ تبين غناء مسرحية مجنون ليلى بظاهرة الاستلزام الحواري، وذلك أمر كان متوقعا فيها؛ حيث إنها في طبيعتها ذات بنية حوارية، وقد شملت نماذج الانتهاكات قواعد مبدأ التعاون التي وضعها جرايس كلها، فكان هناك انتهاكات لقاعدة الكم وانتهاكات لقاعدة الكيف، وانتهاكات لقاعدة الملاءمة، وانتهاكات لقاعة الجهة، كما تبين كذلك دور السياق وإسهامه في الوقوف على تلك المعني المضمنة من خلال الاستلزام الحواري؛ إذ هو الضابط الوحيد لذلك.

ويعكس ذلك كله براعة أحمد شوقه في تمثله كل طرف من أطراف الحوار الذي يصنعه كأنه هو هو حقيقة وواقعا، ومن ثم أرى أن بقية أعماله المسرحية الشعرية بحاجة إلى دراسة ظاهرة الاستلزام الحواري فيها دراسة تداولية تطبيقية.

**المصادر والمراجع**

١- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة، إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، دار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط١، سنة ٢٠١١م.

٢- الاقتضاء التداولي وأبعاده الخطابية في تراكيب القرآن الكريم، د. عماد عبد يحيى الحيالي، ود. أشواق محمد إسماعيل النجار، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج:١٥، ع:١، سنة ٢٠٠٨، صـ: ٧١.

٣- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة: دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، الإسكندرية – مصر ٢٠٠٢م.

٤- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط١، سنة ٢٠٠٢م.

٥- التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)، آن روبول، وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، صـ:٥٥.

٦- التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠٥م.

٧- التداولية في البحث اللغوي والنقدي، بشرى البستاني، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، لندن ٢٠١٢م.

٨- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط١، سنة ٢٠٠٧م.

٩- التداولية، البعد الثالث في سميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، د عيد بلبع، المجمع الثقافي المصري، القاهرة، ٢٠١٦م.

١٠- ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث العربي، د. ليلى كادة، بحث منشور في مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ع١، سنة ٢

١١- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط٢، ٢٠٠٠م.
١٢- القصدية في المعنى عند بول جرايس، د. صلاح إسماعيل، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، الحولية ٢٥، الرسالة ٢٣٠، سنة ٢٠٠٥م.
١٣- اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م.
١٤- اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، د مرتضى جبار كاظم، منشورات الاختلاف، ومكتبة الأمان ومنشورات ضفاف ومكتبة عدنان، ط١، سنة ٢٠١٥م.
١٥- مجنون ليلى، أحمد شوقي، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٨٩م.
١٦- مصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال، فتيحة بن عياد، رسالة ماجستير، جامعة وهران ١ أحمد بن بلة، الجزائر، سنة ٢٠١٥م.
١٧- النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، سنة ٢٠٠٠م.
١٨- النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، محمود عكاشة مكتبة كلية الآداب، ط١، القاهرة ٢٠١٣م.